

Distr.: General
13 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الحقوق الإنسانية للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2003/1

** سُلمت الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات دون بيان الأسباب حسب المطلوب في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، التي قررت فيها أن يجري في حالة تقديم التقرير في وقت متأخر إيراد أسباب هذا التأخير في حاشية للوثيقة.

يعمل الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية الذي يمثل ٢٢ منظمة نسائية في ١٢ بلداً، منذ سنوات عديدة، من أجل تشجيع احترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الإنسان للمرأة والطفل. ويشعر الاتحاد بقلق عميق إزاء جميع أسباب العنف الذي يرتكب ضد المرأة، لا سيما في أوروبا الشرقية. ورغم الجهود التي بذلت من أجل إحداث تغيير بعد صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن ممارسة العنف ضد المرأة، بكافة أشكاله، بما في ذلك العنف في الأسرة، أخذ على ما يبدو في التزايد.

ممارسة العنف في الأسرة ضد النساء من جميع الأعمار

- إن هذا النوع من العنف تعبير عن عدم مساواة أصيلة بين الجنسين
- وهو يؤدي إلى إدامة التصرفات البدنية العنيفة ضد المرأة، والاتجاهات التي تشجع على الإتيان بها
- ويشكل سابقة ترسخ أنماط سلوكية لدى الأطفال، أي لدى أجيال المستقبل.

إن الانتشار الواسع لهذه الإساءات الجسدية والنفسية يتجاوز جميع الحدود والفوارق الاجتماعية، فهو موجود بين الفقراء والأغنياء، وفي أوساط الأميين وأوساط الأكاديميين المتعلمين تعليماً عالياً، كما يوجد في ظل جميع النظم السياسية، وتشجع الاتجاهات المحبذة لعدم المساواة بين الجنسين على إخضاع المرأة والطفل للهيمنة الجسدية والنفسية، داخل البيت وخارجه، وتشجع أيضاً على قيام ظروف اجتماعية غير صحية مسببة للأذى مثل الاتجار في النساء والأطفال، وتحرص على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في كافة أنحاء العالم. وتواجه بالتجاهل والمقاومة جهود الإصلاح الضرورية لأنماط السلوك والاتجاهات التي غالباً ما تعمل الأنماط الاجتماعية والثقافية التقليدية على إدامتها، وينظر إلى هذه الجهود باعتبارها تهديداً لعلاقات راسخة.

وفي أوروبا الشرقية، بدأت جهود إحلال الديمقراطية المبذولة في الآونة الأخيرة في مواجهة قضايا المرأة، بيد أن عدم المساواة الأصيلة لا تزال حقيقة صارخة تتضح في استمرار أنماط العنف، في الأسرة، وفي مظاهره العامة الأوسع نطاقاً، المتمثلة فيما يمارسه المتجرون بالمرأة من اختطاف وخذاع وقسر وبيع، بل وقتل.

إن العنف في الأسرة الذي تتعرض له المرأة أمر لا يمكن قبوله، ويطالب الاتحاد بأن تقوم جميع الحكومات بوضع سياسات توجيهية قابلة للإنفاذ ومتميزة بالوضوح، ولا تقبل التسامح مطلقاً مع هذا الشكل الضار من أشكال الإساءة لحقوق الإنسان. ومن شأن القضاء على ضروب إساءة المعاملة في الأسرة التي تتعرض لها المرأة داخل المنزل، أن يوفر فائدة

إضافية تتمثل في تحسين معاملتها خارج المنزل، وهو ما يفضي، بصورة أهم، إلى تقديم أنماط سلوكية سليمة تتخذ منها الأجيال المقبلة قدوة لها.

وحتى يتسنى إحداث تغيير في الموقف من المرأة على مستوى عالمي، يتعين أن تقوم الحكومات بدور استباقي أكبر في المجالات التالية:

- إتاحة ودعم البرامج التثقيفية للراشدين في مجال مناهضة العنف في الأسرة
- توفير التدريب لأفراد الشرطة، والعاملين في مجال القانون، وفي مجال الرعاية الصحية، وغيرهم
- وبصورة أهم، تثقيف الأطفال في كافة أنحاء العالم في مجال مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وأسباب ارتكاب العنف في الأسرة.

ويناشد الاتحاد، متضامنا مع الرابطة الدولية لأخوات المحبة والاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي، وهما منظماتان غير حكوميتين مؤيدتان لموقفنا، الحكومات كافة أن تتخذ إجراءات حاسمة من أجل وضع حد لممارسات العنف في الأسرة.